قرطاس

■ أحمد عبد الحسين

X

كان السياسيّ المرحوم كامل الجادرجي يحتفظ بسجلّ أسماه "الكتاب الأسود" يدوّن فيه، كلما اقتضتْ الحاجة، تشريعاً يرى فيه ظلماً، أو موقفاً مخزياً لشخصية سياسية، أو تصريحاً طائفياً لآخر، أو خبراً عن سياسيّ نهب مالاً عاماً، أخبار المسؤولين المرتشين، أنباء الساسة اللصوص، كلّ فضائح ساسة ذلك الوقت حرص الجادرجي على تدوينها بشغف يوميّ.

الكتاب اليوم عند ابنه المعماريّ الشهير "رفعة الجادرجي" وأتمنى أن يعمد إلى نشره فهو يمثل وثيقة مهمة تؤرخ لتأريخ العراق الحديث.

كان المرحوم الجادرجي يدرك أن "كتابه الأسود" سيكون له من الأهمية ما للصندوق الأسود في طائرة منكوبة، هو الذي يحفظ أسرار ما حدث فيها، أنا لم أر الكتاب لكني أعرف أنه من مجلد واحد فقط. وإن كان مجلداً كبيراً نسبياً. وأعرف أنه لم يوفر أحداً فيه، حتى بعض أصدقائه المقربين لهم حصة في هذا الكتاب.

هناك بعض اللمحات الطريفة في الكتاب على ما نُقل لي، منها أن الجادرجي حين يصل إلى تدوين أحداث سنة ١٩٦٣ فإنه يضع علامة "X" كبيرة على تلك السنة كلها فهي عبارة عن سنة سوداء ومسخّمة من أولها إلى آخرها، ما دامتْ قد افتتحت بالثامن من شباط .

كنت أناقش زملائي اليوم عن ضرورة البدء بتدوين كتاب كهذا فيه وقائع الفساد والاحتيال والبلطجة السياسية ومصادرة الحريات والتضييق على الإعلام ولبس القانون كما يلبس الحذاء والسرقات والسمسرة وإيواء الإرهابيين والقتلة والركوع والسجود للدول البعيدة والقريبة، باختصار لكل الوقائع المخزية التي قام بها سياسيونا منذ ٢٠٠٣ وإلى اليوم، وأن نسمي الكتاب "سود وقائعنا" تيمناً بجملة الشاعر صفيّ الدين الحليّ في بيته الشهير الذي استمدّ منه علَمُنا ألوانه.

استحسن البعض الفكرة وصاروا يوردون شواهد: لنجعل صفحة للسياسيّ الذي اقترف الفصل بين الجنسين في الجامعات، أخرى لإعلاميّ وبرلماني وشاعر "ثلاثة في واحد كماركات الشامبو الفاخرة" الذي عُيّن مسؤولاً عن قمع تظاهرات شبان العراق الشجعان في ساحة التحرير، صفحة كبيرة للانتهازيّ الإعلاميّ الكبير الذي ما زال ينعم بفلوس تسلمها من القذافي، الذي ينطنط كالمهرج في مشروعه المبتكر عن الإسلام والديمقراطية والذي درّ عليه مالاً أوفر مما درته عليه سرقاته من المؤسسات الإعلامية التي عمل فيها بعد التغيير، صفحات سوداء لسياسيين مكفهرّي الوجوه أمام الكاميرات يقودون الناس إلى حرب أهلية، لكنهم يتعاونون في ما بينهم على السحت والفساد.

بعد أن تعب زملائي من إيراد الأمثلة، انبرى أصغرنا سناً "ويبدو انه أكثرنا فطنة" فقال: عندي اقتراح، ما رأيكم أن نجعل الـ"X" الذي كتبه الجادرجي في ١٩٦٣ مستمراً إلى الآن، فالعراق منذ تلك السنة لم يرَ خيراً؟ أقترح أن نسمي الكتاب كتاب "X" وأن نبقيه فارغاً لأن كل الوقائع فيه سوداء و"مصخّمة".

ثم استدرك: طيب لم لا تنظرون إلى الجانب المشرق، لم لا نبدأ بالعمل على كتاب ندوّن فيه مواقف مشرفة للسياسيين العراقيين، ونسميه الكتاب الأبيض؟ لكنه أضاف بنبرة أسى: سيكون اسماً على مسمى، سيظلّ الكتاب أبيض فارغاً.

وافترقنا وفي مخيّلة كلّ منا كتابان: أسود وأبيض، وكلاهما فارغ سوى من علامة "X"!

جيفارا وهوشي منّه والشيخ فرحان الساعدي!

لا أشكّ بسريرة الشيخ فرحان الساعدي ولا بطيبة قلبه، لكنَّ الطيبة والسريرة لا تكفيان عندما يتصدى المرء لقضايا الفكر والتاريخ عبر فضائيات تخاطب ملايين المشاهدين.

في رمضان الماضي، تحدث الساعدي عبر (الفيحاء) عن فلسطينيين مؤيدين لصدام حسين ليختم كلامه (من لا يبكي عليَّ لا أبكي عليه)! وهذا رد فعل سلبي غير متوقع من أستاذ في (الحوزة العلمية)! إذ واجبه تبيان السبب والخلفيات، وهي إن صدّام حسين أنفق أموالاً طائلة على الإعلام وشراء الذمم في عملية غسل دماغ جماعية للجمهور العربي، ومثلما كان له مرتزقة عراقيون بعضهم في مجلس النواب الآن! كان له مرتزقة وأتباع في البلدان العربية أيضاً، وكانت مهمة هؤلاء تحويل مجرم عادي مثل صدّام إلى بطل قومي وقد نجحوا. وواجبنا هو تبيان الحقائق لهذا الجمهور المُضلَل، وليس التصرف بردّات فعل عاطفية تجعل الديكتاتور ينتصر علينا في حياته وبعد مماته!!

كريم عبد

إن إيضاح الحقائق يَحول دون ترسيخ الأكاذيب وتكرارها، فقبل سنوات صرح المرحوم (أمين الصندوق الفلسطيني) لفضائية (العربية) إن "صدام حسين أشترى الشعب الفلسطيني بمئة وخمسين مليون دولار" وهو يقصد بعض الفلسطينيين، لأن بعضهم الآخر له مواقف مشرّفة دفع ثمنها غالياً، فخلال احتلال الكويت أشاع البعثيون إن "احتلال الكويت هو المقدمة لتحرير فلسطين" فرد عليهم صلاح خلف (أبو إياد) في حديث مع إذاعة مونت كارلو حينها "إذا كان ثمن تحرير فلسطين هو احتلال بلد عربي آخر وتشريد شعبه، فأنا أرفض هذا التحرير" بعد أيام حرّك صدام جلاوزته فقتلوا صلاح خلف أحد أهم قادة الثورة الفلسطينية. وخلال سنوات الحصار الأولى طالب ياسر عبد ربه صدام حسين بالاستقالة إنقاذاً للشعب العراقي، عبر رسالة نشرتها صحف عربية آنذاك، وهذه مواقف لم يجرؤ عليها أي مسؤول عربي، وهي تمثل قطاعات واسعة من الفلسطينيين، فالتضليل مهما اتسع يبقى حالة مؤقتة تعتمد على طريقة تعاملنا معه.

والواقع إن الفلسطينيين تعرضوا لمقلبٍ تاريخي خطير ولم يجدوا من يقف معهم فعلاً وهم يرون وطنهم يضيع وتضحياتهم الهائلة تضيع أيضاً، وعليه فهم يعانون شعوراً قاسياً بالخذلان، ولذلك يمكن تضليلهم من قبل أي حاكم عربي يقف معهم لبعض الوقت! ولأنهم شعب مظلوم ولأن إسرائيل عدو مشترك، أي كلما زادت مساحة إسرائيل متراً نقصت مساحة بلد عربي متراً، ومقابل سياستها التوسعية وعدوانيتها، علينا أن نكون مع الفلسطينيين حتى لو أخطأوا بحقنا، إلى أن نُبيّن لهم الحقيقة. وبالنسبة للساعدي يصبح الأمر واجباً لأن (الدين النصيحة) ومن هو أجدر بالنصيحة من شعب مظلوم؟

وخلال برنامجه في فضائية (الفرات) ٣١-١٢-٢٠١١، تطرق الساعدي لأمور كثيرة، ومنها تاريخ التجاذبات السعودية مع المحيط العربي، وهو تاريخ مكتوب يمكن تقليب صفحاته بسلبياته وإيجابياته رغم اعتقاد كثيرين بعدم وجود أية إيجابيات في تاريخ السعودية، وهذا تصور ينسجم مع عواطفنا المجروحة من الوهابيين، لكنه يتناقض مع منطق الحياة، إذ لا توجد ظاهرة تقتصر على خير مطلق أو شر مطلق. ولنقارن تجربتنا بالتجربة السعودية: الدولتان تأسّستا في وقت متقارب. تعقيدات تأسيس السعودية كانت أكبر بما لا يقاس من تعقيدات إعلان الدولة العراقية. ومستوى الاستعداد للتطوّر في المجتمع العراقي كان أكبر بكثير من مثيله في مجتمع نجد والحجاز. وبعد ما يقارب القرن على التأسيس ما هي النتيجة؟ وكيف يمكن أن نقارن أوضاع العراق الراهنة وتفككه وخرابه بوحدة السعودية وتطورها ومكانتها الدولية؟ ولو قارنا حالها قبل خمسين سنة بحالها الآن، لاكتشفنا حجم التطور الحاصل فعلاً. وكل هذا يعني إن هناك إيجابيات إلى جانب السلبيات. وأهم الإيجابيات هو إن هذا التطور الحضاري هو الكفيل بالقضاء تدريجياً على الفكر التكفيري. فالتفاوت الطبقي هو الذي يحوّل الكفاح المطلبي إلى ثقافة حقوقية بينما اتساع الطبقة الوسطى يجلب معه أفكاراً وظواهر جديدة، ومن هذا وذاك تتشكل ثقافة مختلفة تنتمي للحياة والتجدّد تحلّ بالتدريج محل ثقافة التكفير الموحشة.

ولكن ماذا عن العراق؟ إلى أين أوصلتنا الديكتاتورية وإلى أين ستقودنا ثقافة اللطم والتطبير؟ وهل استشهد الحسين من أجل العدالة أم لكي نظل ننوح عليه إلى أبد الدهر؟ وما جدوى هذه الطقوس إذا كان الباطل يخيم علينا باسم الدين؟ منذ ثماني سنوات تحكمنا أحزاب دينية فماذا كانت النتيجة؟ فساد ونهب للمال العام وتعطيل مقصود للصناعة والزراعة، مشاريع وهمية وشهادات مزورة وأكاذيب وخمسة ملايين أرملة ويتيم عرضة للانتهاك والحرمان والابتزاز، وكل هذا يناقض الإسلام تماماً!

ولو أخذنا السلبيات والفضائح التي عدّدها السيد أحمد الصافي (وكيل المرجعية في كربلاء) في الجمعة الثالثة من الشهر الأخير ٢٠١١، فهي تضعنا أمام مأزق الحكم وجهاً لوجه. فهل السعودية مسؤولة عن الفساد وانعدام الخدمات وتعطيل الكهرباء بالعراق؟ ألم يخلق شيوع الفساد وانعدام الخدمات مناخاً مشجعاً للعنف والإرهاب؟ إننا بدل التفتيش عن سلبيات في تاريخ الآخرين، يجب أن نفتش عنها في عقولنا وأيدينا، أي في ثقافتنا وتصرفاتنا. أليس من باب أولى أن نتساءل عمن يهرّب الإرهابيين من السجون بدل التساؤل عن انتماء جيزان لليمن أم للسعودية؟

واستطراداً يقول الساعدي: (فكّروا لماذا قتلوا فؤاد الركابي؟ ولماذا أبعدوا علي صالح السعدي؟) لم أفهم المقصود تماماً. هل يقصد لأنهما شيعيان؟ إذا كان الأمر كذلك، بوسع الساعدي أن يقرأ كتاب (أوكار الهزيمة) للبعثي هاني الفكيكي كي يعرف بأن فؤاد الركابي (مؤسس حزب البعث) هو الذي دعا لاغتيال عبد الكريم قاسم ،معتبراً ذلك (الحل الأوحد). أما السعدي فقد قاد القطار الأمريكي على حد تعبيره، وأسقط حكومة قاسم محولاً العراق إلى حمام دم، إذ كان هو قائد انقلاب ٨ شباط ٦٣ حيث أعدم الزعيم صائماً ودون محاكمة!

فما الحكمة من سؤالك عن شخصين مضطربين ساهما بتلويث الحياة السياسية، والأجدر هو التساؤل عمن دفع هؤلاء وسواهم للتآمر على حكومة قاسم؟ الجواب إن الزعيم أراد إنصاف العراقيين وعمل على إحياء الطبقة الوسطى المنتجة، أي أراد إعادة الاعتبار للمشروع الحضاري في العراق، فقد كانت حكومته تدفع تكاليف سفر الصناعيين إلى أية دولة تقام فيها معارض صناعية، وإن اشترى رجل أعمال عراقي مصنعاً، تدفع الدولة سبعين بالمئة من كلفته، بشهادة أحد رجال الأعمال، لاعتقاد الزعيم بأن الصناعة والزراعة هي التي تحقق الاكتفاء الذاتي للمجتمع، فبدون الاكتفاء الذاتي لا يمكن الحديث عن التطور ولا عن السيادة والاستقلال. لذلك جمعت المخابرات الأمريكية حثالات المجتمع العراقي وزجت بها في تلك الصبيحة المكفهرة، صبيحة ٨ شباط ١٩٦٣. إن نهج الركابي وعمل السعدي هما اللذان قتلا مستقبل العراق طمعاً بالسلطة وخدمة للمصالح الأجنبية. إنهما شيعيان والزعيم سني ومن دافع عنه هم أهل الكاظمية ومدينة الثورة. فكيف يفسر الشيخ هذه المفارقات؟ وإذا كانت الطائفية هي التي تحرك السياسة فلماذا قام صدام حسين بتصفية المجتمع السياسي السنّي على يديه بدءاً من تكريت وليس انتهاءً بالأعظمية؟ وكان آخرها تصفيات قيادة حزب البعث وكوادره في مجزرة ١٩٧٩ وغالبيتهم سنة؟ والأحزاب الدينية تحكم منذ ثماني سنوات فماذا قدمت للمحافظات الشيعية غير الخيبة والفساد لتكريس ثقافة اللطم والتطبير؟!

ألا تكفي هذه المفارقات لنعي إن التفسير الطائفي لن يمكّننا من فهم حقائق الصراع داخل المجتمع العراقي، وإن الطائفية إذا تحوّلت هاجساً تقتل العقل؟! هناك فعلاً من كان طائفياً منذ تأسيس الدولة ١٩٢١ لكن الفكر الطائفي –عند الطرفين- عوّقنا في الماضي وأربكنا في الحاضر ولن ينفعنا في المستقبل.

فما الحكمة من سؤالك عن شخصين مضطربين ساهما بتلويث الحياة السياسية، والأجدر هو التساؤل عمن دفع هؤلاء وسواهم للتآمر على حكومة قاسم؟ الجواب إن الزعيم أراد إنصاف العراقيين وعمل على إحياء الطبقة الوسطى المُنتجة

لا يكتفي فرحان الساعدي بإبعاد عيون العراقيين (بغض النظر عن نواياه) عما يجري بالعراق من فساد وإفساد وتزوير للضمائر والشهادات، بل يوجّه أنظارنا إلى أحداث قديمة حدثت هنا أو هناك وكأنها هي السبب الأساسي لما نعاني! بل ويقرّع العراقيين لأنهم يطمحون لتنويع وإغناء ثقافتهم بالتواصل مع كفاح ورموز الشعوب الأخرى. يتساءل الشيخ محتاراً عن قول الشاعر عريان سيد خلف، دون أن يسميه، (هلبت مات جيفارا .. هلبت هوشي منه أنكطعت أخباره)؟ معتبراً ذلك تخلياً عن هويتنا الوطنية والدينية! وهذا اعتراض غريب جداً، لأن شعراء من مختلف الثقافات والأديان استلهموا تجارب ورموزاً إسلامية عديدة، وليس هناك أشهر من قصيدة الشاعر الألماني غوته عن النبي محمد، فهل يعني هذا إن غوته تخلى عن ثقافته الأوروبية وقضايا شعبه؟! هل يريد الساعدي عزلنا داخل (ثقافة الطائفة) ؟!

لا أعرف لماذا يتضايق رجل دين من شخصيات مناضلة حياتها أقرب لحياة القديسين كجيفارا وهوشي منه، قاومت الاستعمار وخدمت قضية العدالة في العالم؟! وهل توجد في (العراق الجديد) وجوهاً تمكن مقارنتها بنزاهة جيفارا وكفاءة هوشي منه؟!

ألم يقل أحد فقهاء الشيعة بأن (الكافر العادل خيرٌ من المؤمن الظالم)؟ هذا إذا افترضنا إن جيفارا وهوشي منه كفرة. والسؤال: أليس الفرق بين الكفر وبين الإيمان هو الفرق بين الأمانة والخيانة؟! أليس هذا هو جوهر الدين وجوهر السياسة؟ فما تفسيرك لشيوع الفساد والشهادات المزورة في ظل حكم الأحزاب الدينية؟ إذ تم تعطيل الصناعة والزراعة إرضاءً لقوى دولية وإقليمية لها مصلحة في إبقاء العراق متخلفاً، وبدون كهرباء لأنها أساس الصناعة والزراعة، لقد حوّلونا إلى مجتمع استهلاكي فأصبح اقتصاد العراق يعتمد على عائدات النفط فقط، والعراقيون يعيشون على استيراد البضائع، ومن يملك وكالات التجارة وإجازات الاستيراد هم قادة تلك الأحزاب الذين تورّمت ضمائرهم جراء تراكم أموال السحت الحرام، بينما أنت لا تزال مندهشاً بكتاب حسن العلوي (دولة الاستعارة القومية) فتشير لاسم الكتاب وتستنكف من ذكر اسم المؤلف!!

إن الجمهور العراقي بحاجة إلى خطباء متنورين وشجعان، فهناك من يستخدم المنابر لترويج الخرافات والأكاذيب، ولذلك نعوّل عليك وعلى أمثالك بأن تكونوا أكثر دقةً ووضوحاً في تحديد القيم والمفاهيم.

Karimabidv@yahoo.co.uk

كاريكاتير

■ عادل صبري

لكنّ.. التي لا بدّ منها

فريدة النقاش

قال الدكتور «عماد جاد» الباحث في العلوم السياسية وعضو مجلس الشعب إن القوى الليبرالية واليسارية تؤيد وثيقة الأزهر التي تنص على احترام الحريات العامة كما جاءت بها المواثيق الدولية، وأن هذه الوثيقة المرشدة لكتابة الدستور تلبي الحد الأدنى من مطالب القوى السياسية والاجتماعية المختلفة ومن الضروري أن يتوافق الجميع على احترامها والاعتداد بها كأساس لكتابة الدستور وللتوافق الوطني العام.

وما يؤكد فكرة «عماد جاد» أن أطرافا رئيسية في الحياة الدينية والسياسية والفكرية حضرت الاجتماع المطول الذي انبثقت عنه الوثيقة، وحذرنا «عماد» من أن نقول نحن موافقين ولكن.

ولكنني أستأذنه في أن أضع لكن كبيرة لا تخص الوثيقة مباشرة، وإنما تخص بعض القوى التي شاركت في وضعها بينما لا تنبئ ممارستها العملية عن الالتزام بها، والسلفيون هنا نموذج صارخ، فبينما تنص الوثيقة على احترام حرية الفكر والتعبير بما يعني حرية الإبداع الأدبي والفني نقرأ تصريحا مخيفا لأحد قادة السلفية يصف فيه أدب «نجيب محفوظ» بأنه دعارة، وحين عبر قراء «نجيب محفوظ» ومحبوه عن انزعاجهم من هذا التصريح رد سلفيون آخرون قائلين إنها وجهات نظر، ونحن لا ننسى في هذا السياق أن تصريحات لشيوخ مسلمين حول «كفر» «نجيب محفوظ» لأنه كتب «أولاد حارتنا» أدت بمتطرف لا يقرأ ولا يكتب ولا أعرف إن كان سلفيا أم لا إلى محاولة اغتيال نجيب محفوظ حين غرز السكين في عنقه، ونجا الكاتب الكبير من الموت بالمصادفة البحتة.

ورغم أن السلفيين أنكروا علاقتهم بنشأة هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فإن ممارسات أتباعهم في بعض مواقع العمل التي تعمل بها نساء تقول بغير ذلك كما هو الحال في فرع مجلس الدولة بالمنوفية حيث قرر موظف فصل النساء عن الرجال عنوة بعد أن رفض دخول الموظفات إلى المبنى الجديد وطلب إليهن أن يبقين في المبنى القديم ولو دون عمل، صحيح أن النساء لم يستسلمن وتحلين بالشجاعة وتظاهرن محتجات لأنهن جماعة، فما بالنا بالأفراد من النساء أو الرجال الذين قد ينزل عليهم «سوط» رجل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وهم وحدهم دون حماية، وهو ما حدث بالفعل حين استوقف سلفيون سائق ميكروباص وأرغموه على أن يعزل النساء عن الرجال حتى يسمح له بمواصلة السير وهناك مئات الوقائع التي تدلل على اتساع الفجوة بين موافقة بعض شيوخ السلفيين الكبار على وثيقة الأزهر، والممارسة الواقعية لأنصارهم في الشوارع والمؤسسات العامة.

ومنذ أسابيع قليلة كانت دعاية السلفيين الانتخابية تمتنع عن وضع صور النساء المرشحات على المطبوعات الدعائية وإمعانا في إذلال النساء وضعوا وردة مكان الصورة لتتأكد الفكرة القائلة إن المرأة كائن هش وضعيف، وإن كانوا يقولون إن هذا تكريم لها، تماما مثلما هو تكريمهم للنساء بفرض النقاب عليهن، وهم مازالوا ينشرون هذه الأفكار والممارسات عبر آلاف الجوامع والزوايا التي يتحكمون فيها وقيل إن عددها يتجاوز الثلاثة آلاف.

وفي هذه الجوامع والزوايا يبث السلفيون خطابهم المرعب حول عذاب القبر وأهوال القيامة، ويحولون الإسلام على حد تعبير المفكر الإسلامي «جمال البنا» إلى لحية ونقاب وهو ما سماه «البنا» بالخرافات المقدسة رغم أن عقيدة المسلم – كما ذكرها الرسول – هي الإيمان بالله وملائكته ورسله وكتبه والقدر واليوم الآخر نجد أن دهور التحلل وعهود الجهالة أضافت إلى ذلك عذاب القبر.

وسرت هذه الخطابات «الجاهلة» كالنار في الهشيم لا فحسب في أوساط الفئات البسيطة التي تلقتها من السلفيين مع عطاياهم المادية السخية بل إنها وصلت لبعض أوساط المتعلمين في الجامعات والنوادي الشهيرة في ظل تدهور التعليم وتراجع العقل النقدي وقد وصفهم مفتي الجمهورية الدكتور «علي جمعة» بسبب هدمهم الأضرحة بأنهم «أصحاب فهم ضيق ويحدثون فتنة في المجتمع ويؤثرون سلبا في أمن البلاد والعباد».

أظن والحال كذلك أن هناك أكثر من «لكن» ضرورية للتعامل بحذر – بل بشدة – مع هذه القوى التي تزداد الفجوة اتساعا بين خطابها المهالئ لوثيقة الأزهر وممارستها المعادية للحريات العامة.

دفاعاً عن المشروع النووي بالضبعة

حسين عبدالرازق

لم يلتفت كثيرون لما تناقلته الصحف في مطلع هذا الأسبوع حول قيام بعض أهالي منطقة «الضبعة» بهدم السور المحيط بموقع «محطة الطاقة النووية» بالضبعة واقتحام الموقع والاعتصام بداخله «مطالبين الحكومة بالتراجع عن هذا المشروع»، واشتباكهم مع أفراد القوات المسلحة الذين يتولون أمن المحطة، وإصابة ١٣ من بينهم ٦ من أفراد القوات المسلحة، وأدت الاشتباكات إلى انسحاب الأفراد التابعين للقوات المسلحة وتسليم أرض المحطة لقوات الشرطة (!) بعد اتفاق تم التوصل إليه بين قيادة المنطقة العسكرية الشمالية والمنطقة العسكرية الغربية ومديرية أمن مطروح، تولت بموجبه قوات الأمن المركزي حراسة المنشآت والمباني الحيوية للمحطة، وسمح للأهالي بالدخول إلى الأرض الزراعية داخل الموقع ورعي الأغنام، وكان عدد من الأهالي قد اعتصموا داخل أرض المحطة ونصبوا الخيام منذ ٣٥ يوما، وقام بعض أعضاء مجلس الشعب الجدد عن مرسي مطروح بالاجتماع مع الأهالي داخل محطة الطاقة النووية حيث تم الاتفاق على عرض مطالبهم «ومن أهمها إلغاء مشروع الطاقة النووية بالضبعة من أول جلسة لانعقاد مجلس الشعب الجديد»، ورغم ذلك واصل «المقتحمون» احتلالهم الموقع، بل وتدمير منشآته!

ولا أدري من يقف وراء هذا التحرك المفاجئ والمريب الذي يستهدف وأد الحلم المصري النووي، بعد صراع دام ثلاثين عاما بين الخبراء والعلماء المصريين ووزارة الكهرباء المصرية التي تولت إقامة المشروع، وبين بعض رجال المال والأعمال المتحالفين مع جمال مبارك والطامعين في الاستيلاء على أرض المشروع وتحويله إلى منتجعات سياحية يحققون من خلاله المزيد من مليارات الدولارات.

وعلق المهندس فؤاد سعد مدير موقع الضبعة على هذا الاقتحام متسائلا عن «الأسباب والأيدي والأهداف الغامضة التي تقف وراء هذا التحرك»، خاصة أن مطالب الأهالي كانت تركز في البداية على السماح لهم بالمرور من الموقع وصولا إلى البحر لصيد الأسماك «إلا أن الأمور تطورت في ما بعد للمطالبة بكامل الأرض برغم حصولهم على التعويضات المالية عند انتزاعها في ثمانينات القرن الماضي»، محذرا أن السماح للأهالي بدخول الموقع لزراعة الأراضي «ستكون نهاية لهذا المشروع».

وأضاف المهندس «أكثم أبو العلا» المتحدث الرسمي باسم وزارة الكهرباء، أن المشروع لا يحمل أي أخطار بيئية على المواطنين وسيتم تطبيق أعلى معايير الأمان النووي التي تطورت بشكل كبير في الأعوام الماضية «وتقيم فرنسا ودول أوروبية أخرى مفاعلاتها النووية بجوار المدن الكبرى»، ويتضمن المشروع كذلك إقامة مدينة سياحية على البحر وتحويل أجزاء من المفاعل لمزار سياحي، وإقامة منطقة صناعية كبرى وجامعة ومدارس ومستشفى وفندق، مما يوفر عشرات الآلاف من فرص العمل.

وحاجة مصر إلى الطاقة النووية حاجة ملحة، حيث إن اللجوء إلى البترول يعترضه أنه طاقة نافدة وأن حرقه كوقود لتوليد الطاقة الكهربائية غير مستحب من الناحية البيئية بالنسبة للمنتج والمستهلك على السواء، وأجمعت الدراسات والمؤتمرات العلمية علي ضرورة دخول العصر النووي بسرعة بعد أن تأخرنا في ذلك ما يزيد على ربع قرن، ولا يمكن أن نضحي بمستقبل مصر لتحقيق مصالح استغلالية لمجموعة ممن نطلق عليهم زوراً رجال المال والأعمال، وهم في النهاية ليسوا إلا مجموعة من الطفيليين المتطلعين لتحقيق أرباح خيالية تتجاوز المعقول من أعمال السمسرة والتجارة في الأراضي والمشروعات الاستهلاكية غير الإنتاجية، يساندهم خدامهم في السلطة والإعلام.

وعلى العلماء والخبراء والمثقفين المصريين والأحزاب الوطنية أن يوحدوا جهدهم لحماية «محطة الطاقة النووية» في الضبعة والإسراع باستكمال إنشاءاتها، بعد أن أنفق على المشروع حتى الآن أكثر من نصف مليار جنيه.